مقترح مقدم لمعالي وزير الإدارة المحلية

مقترح تنمية الموارد المالية للسلطة المحلية

بسم الله الرحمن الرحيم

عناية معالي الأستاذ : عبدالرقيب سيف فتح المحترم
وزير الإدارة المحلية

خلفية

عقدت المحافظات المحررة الآمال بعد تحريرها من المليشيات الحوثية ، واستبشرت عودة الحياة كما كانت قبل الحرب ، بل توقع مواطنو المحافظات المحررة أكثر بكثير من تطبيع الحياة ، وتطور الخدمات ، تلك الآمال التي ناشدتها مجتمعات المحافظات المحررة بعد وقع حرب اليمن التي دمرت بفعل تلك المليشيات دمارا كاملا للاقتصاد ،وترديا شاملا للأوضاع الإنسانية . توقف عمل الحكومة المركزية والسلطات المحلية احبط الآمال الكبيرة في تحسن الخدمات بصورة اجمالية ، وتحسن الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان ، تلك الآمال التي رسمت مراحل مرحلة ما بعد التحرير ، اصطدمت بواقع مؤلم بعد 3 أعوام من التحرير لأغلب المحافظات المحررة ، آمال وقف أمامها عجز السلطة المحلية عن تلبية وتطبيع الحياة و الانطلاق في مرحلة التنمية الشاملة و إعادة الإعمار ، عجزت أغلب السلطات المحلية عن توفير الخدمات بصورة طبيعية ، أو أن تسهم في دورة الاقتصاد المحلي. أبرزت تلك الحرب فجوة كبيرة بهشاشة مؤسسات الدولة (مركزية وسلطات محلية في المحافظات المحررة) ، بل وافتقدت اغلب المحافظات المحررة لمكاتب الوزارات الفاعلة ، برزت سطوة متنفذين زادوا من عجز السلطة المحلية ، مع ضعف القدرة لمؤسسات السلطة المحلية على تحصيل الإيرادات من الموارد المحلية ، والتي وصل الى توقف التحصيل في كثير من المحافظات ، وهذا تلقائيا يؤدي إلى عدم توفير الخدمات التي ينشدها المواطنون ، ذلك للضعف المالي الذي تعانيه جاء أيضا متوافقا مع توقف الدعم الرأسمالي المركزي من السلطة المركزية ، تفاقمت تلك الأوضاع والوضع العام في إدارة الموارد المحلية لسلطات المحافظات المحررة ، أبرزت الحاجة لمراجعة داخلية في المحافظات المحررة للسعي لفهم المشكلة والتي كان إطارها الأساسي هو :

- ضعف مؤسسات السلطة المحلية في تقديم الخدمات للمواطنين بصورة جزئية أو كاملة .
- ضعف سيطرة السلطات المحلية وعدم قدرتها على إدارة الاوعية الايرادية وترتيب تحصيلها .
- توقف التمويل الرأسمالي المركزي من السلطة الشرعية المركزية .
- تفاقم الوضع مع المتغيرات التي أدت إلى إنهيار سعر الصرف وزيادة الكلفة في جني الإيرادات أو تحصيلها ونفور المكلفين عن السداد لهذا السبب وغيرها.
- التدخلات من كيانات أمنية مختلفة رسمية وغير رسمية لعدم وحدة القوات الأمنية

- ضعف تحصيل الإيرادات المحلية العامة والمشتركة يصل للعجز عن التحصيل والحاجة الدائمة الى الدعم والذي يصل من خلال قيادة التحالف والمنظمات الدولية على شكل إغاثات إنسانية مطلوبة غير انها لا تلبي حاجات التنمية وتطوير الخدمات .

كل ما سبق وأكثر، أبرز الحاجة الملحة للوصول إلى مقترحات قابلة للتنفيذ تسهم في دعم تحرك السلطة المحلية وتخدم بدورها في :

- تعزيز تنمية موارد المحافظات المحررة .
- تعزيز قوة السلطات الشرعية في المحافظات المحررة .
- ورفع كفاءة الأداء فيها .
- تعزيز دور الدولة والسلطة الشرعية ممثلة في فخامة الرئيس المشير عبدربه منصور هادي .
- دعم تحرك قيادة التحالف العربي .
- مزيداً من إضعاف وإسقاط المليشيات الحوثية.

وبدعم ورعاية من معاليكم عقدت ورشة في 1-2 مايو 2018 بمدينة المكلا بمشاركة فاعلة من مكلفين من جميع المحافظات المحررة وخلال اليومين وصل المشاركون إلى مخرج أساسي لتلك الورشة تمثل في هذه الوثيقة المرفوعة لمعاليكم بهدف أساسي هو :

تنمية ورفع الموارد المالية للسلطات المحلية

ننقل في الصفحات التالية إطار ذلك التصور الذي تم التوافق عليه من كل المشاركين في الورشة والذين يمثلون جميع المحافظات المحررة ليكون اطاراً واضحاً للتحرك في دعم وتعزيز السلطات المحلية في المحافظات المحررة.

إطار المقترح :

الهدف العام	**تنمية ورفع** **الموارد المالية للسلطات المحلية في المحافظات المحررة**
الأهداف الفرعية	1. تفعيل الأداء المالي للسلطة المحلية 2. تعزيز الموارد المالية 3. تفعيل الدور الرقابي والقضائي و التنفيذي .

وسائل الأهداف الفرعية	
تفعيل الأداء المالي للسلطة المحلية	1. تفعيل القانون 4 /2000 2. تفعيل مكاتب الوزارات بالكامل في المحافظات 3. تفعيل الإجراءات واللوائح النافذة وتحديثها . 4. رفع كفاءة الأداء.
تعزيز الموارد المالية	1. حصر الموارد المتاحة (من ذلك تفعيل وتحديث القرار 283:2001) بما يحقق التناسب الحالي بزيادة متوسطة 40% . 2. تحديد وحصر مصادر ايرادية مناسبة للمحافظات وبحسب ما يتوفر يضاف الى تحديثات القرار السابق .
تفعيل الدور الرقابي والقضائي و التنفيذي	1. تفعيل الأجهزة الرقابة 2. تفعيل الأجهزة النيابية والقضائية 3. تفعيل وتحديد اطار العلاقة بالجهات المعنية واوجه التعاون .

تفصيل المقترح :

الهدف الأول :	تفعيل الأداء المالي للسلطة المحلية	
الوسائل	تفعيل القانون 4 /2000	
المشكلة	الحل	من يمكنه دعم الحل
تنازع السلطة او عدم وضوح الأدوار	تفويض الصلاحيات من المركز للسلطة المحلية بحيث يصبح القانون 4:2000 وكل القرارات المنبثقة عن القانون هي المرجعية الأولى للقوانين في السلطات المحلية وهذا سيدعم التوجه اللا مركزي في مستقبل الدولة الاتحادية للجمهورية	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الشئون القانونية محافظي المحافظات السلطات المحلية
	اجتماعات تنسيق لذوي العلاقة لتوضيح وتحديد المهام والصلاحيات وفقا القانون ، وانهاء التضارب باعتبار قانون السلطة المحلية هو المرجع الأول لأي تضارب او سوء فهم .	والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	عقد ورش مكثفة لتوضيح الأدوار وفقا للقانون	

	وقف أي تعيينات خارج اطار القانون ، او وضعها في اطار الاختيار الكفاءة والجدارة لتحقيق قوة القانون وفاعليته	
	تفعيل أدوار الإدارات المختصة وذات العلاقة وتحصينها لتنفيذ القانون	
الهدف الأول :	**تفعيل الأداء المالي للسلطة المحلية**	
الوسائل	**تفعيل مكاتب الوزارات بالكامل في المحافظات**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
نقص الكادر	تأهيل او توفير البنية التحتية لإدارات السلطة المحلية ، من موقع وأدوات و وسائل .	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية محافظي المحافظات السلطات المحلية والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	تفعيل وفتح مكاتب الوزرات المختصة في كل المحافظات المحررة والتي أغلقت فيها تلك المكاتب مع الحرب ،	
	اعتماد درجات وظيفية مناسبة والاختيار بالكفاءة والجدارة لتغطية الاحتياج ،	
	الاحلال للوظائف لمن بلغ الاجلين (35 عام عمل او 60 سنة من العمر) بإتاحة الوظائف لذوي الكفاءة والجدارة	
	التدوير الوظيفي لنقل الخبرات والكفاءات لدعم مكاتب السلطة المحلية من ذوي الخبرات والتجارب .	
ضعف الكفاءة	بناء القدرات للكفاءات في السلطة المحلية بالبرامج المتخصصة عبر الدورات و ورش العمل ،	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية صندوق تنمية المهارات المنظمات الدولية والمحلية
	عقد الندوات او الاعمال التشاركية بين المؤسسات في المحافظات لتبادل الخبرات والتجارب	

	توفير الادوات الأساسية لأعمال المؤسسات والاقسام المالية والرقابية للسطات المحلية	الداعمة والفاعلة في هذا التوجه قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	تفعيل أدوار الإدارات المختصة وذات العلاقة وتحصينها لتنفيذ القانون	
الهدف الأول :	**تفعيل الأداء المالي للسلطة المحلية**	
الوسائل	**تفعيل الإجراءات واللوائح النافذة وتحديثها . و رفع كفاءة الأداء.**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
نقص الموازنات التحفيزية	رفع الموازنة التحفيزية	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة المالية قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	تفعيل وتحديث القرارين 414:2008 و 343: 2010	
ضعف قاعدة البيانات وتقادمها .	اتمتة العمليات المالية والإدارية بالكامل (جعلها آلية بالكامل نظام وقاعدة بيانات حديثة)	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية صندوق تنمية المهارات المنظمات الدولية والمحلية الداعمة والفاعلة في هذا التوجه قيادة التحالف العربي
	تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات عبر الخدمات المؤتمتة والنافذة الواحدة .	

	اجراء مسوحات شاملة وفقا للواقع باستخدام تقنيات الاتمتة	محافظي المحافظات السلطات المحلية القطاع الخاص و شركات الأنظمة المؤتمتة العالمية والمحلية والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
الهدف الثاني :	**2. تعزيز الموارد المالية**	
الوسائل	**2.1. حصر الموارد المتاحة (من ذلك تفعيل وتحديث القرار 283:2001) بما يحقق التناسب الحالي بزيادة متوسطة 40% او ما يحقق عدالة التحصيل وتناسبه مع الواقع اليوم**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
ضعف قاعدة البيانات وتقادمها و عدم فاعلية العمل اليدوي الورقي في ظل التوسع ونمو الاحتياجات اليوم وفي المستقبل	اتمتة العمليات المالية والإدارية بالكامل (جعلها آلية بالكامل نظام وقاعدة بيانات حديثة)	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية صندوق تنمية المهارات المنظمات الدولية والمحلية الداعمة والفاعلة في هذا التوجه قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية القطاع الخاص و شركات الأنظمة المؤتمتة العالمية والمحلية والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات عبر الخدمات المؤتمتة والنافذة الواحدة .	
	اجراء مسوحات شاملة وفقا للواقع باستخدام تقنيات الاتمتة	

الهدف الثاني :	**2. تعزيز الموارد المالية**	
الوسائل	**2.2. تحديد وحصر مصادر ايرادية مناسبة للمحافظات وبحسب ما يتوفر يضاف الى تحديثات القرار السابق .**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
توسيع وإعادة تصميم آليات وأنواع الاوعية الضريبية بما يتناسب مع المحافظة (نموها وتميزها)	تفعيل الدور الاشرافي والمتابعة	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية صندوق تنمية المهارات المنظمات الدولية والمحلية الداعمة والفاعلة في هذا التوجه قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية القطاع الخاص و شركات الأنظمة المؤتمتة العالمية والمحلية والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	عقد ورش عمل واجتماعات بغرض التحديد والحصر	
	وضع او تطوير السياسات والإجراءات للتوصيف وتسهيل العمليات	
	تفعيل ورفع الموازنات التشغيلية للسطلة المحلية وتحديد مصادر التنمية والانفاق	
الهدف الثالث :	**3. تفعيل الدور الرقابي والقضائي و التنفيذي**	
الوسائل	**3.1. تفعيل الأجهزة الرقابة**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
ضعف الرقابة وفاعليتها	تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية

	تفعيل الإدارات الرقابية في إدارات السلطة	وزارة المالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رئاسة القضاء رئاسة النيابة قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية القطاع الخاص مشاركة المجتمع المحلي (الشفافية والمساءلة) والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	تأهيل الكادر الرقابي	
	تفعيل الحصانة الوظيفية للدور الرقابي والمراجعة	
	رفع الموازنات التحفيزية للوظائف الرقابية والمراجعة	
الهدف الثالث :	**3. تفعيل الدور الرقابي والقضائي و التنفيذي**	
الوسائل	**3.2. تفعيل الأجهزة النيابية والقضائية**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
تحييد او تهميش الدور القضائي من أجهزة تنفيذية وأمنية والتدخل شئنها او منع عملها	تفعيل المؤسسة القضائية والنيابية بما يشمل تفعيل كل المحاكم ذات العلاقة (تجارية وإدارية ... والخ)	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رئاسة القضاء رئاسة النيابة قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية القطاع الخاص
	تفعيل استقلالية وحصانة القضاء والنيابة	

	توحيد منظومة الامن وإعادة ربطها بالقضاء ومنع الأجهزة الأمنية او المتنفذين من التدخل او الاعتراض على اداء السلطة القضائية ، حيث لا احد فوق القضاء والقانون	مشاركة المجتمع المحلي (الشفافية والمساءلة) والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
الهدف الثالث :	**3. تفعيل الدور الرقابي والقضائي و التنفيذي**	
الوسائل	**3.3. تفعيل وتحديد اطار العلاقة بالجهات المعنية واوجه التعاون**	
المشكلة	**الحل**	**من يمكنه دعم الحل**
عدم القدرة على التواصل الفاعل مع المكلفين	تفعيل وتنسيق العلاقة بالجهات المعنية كمثال (إقامة لجان مشتركة) بين القطاع الخاص مثلا لجنة مشتركة بين الجهات المعنية الايرادية في السلطة المحلية و الغرفة التجارية في المحافظة ،	رئاسة الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية وزارة الاعلام وزارة الثقافة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رئاسة القضاء رئاسة النيابة صندوق تنمية المهارات قيادة التحالف العربي محافظي المحافظات السلطات المحلية القطاع الخاص مشاركة المجتمع المحلي (الشفافية والمساءلة) والجهات الدولية والإقليمية المؤثرة والداعمة ذات العلاقة
	تسهيل إجراءات التعامل والتواصل مع المستفيدين والمكلفين كمثال واجهة العمل الموحدة ... الخ	
ضعف الكفاءة الترويجية والقدرات الإعلامية	تحديد وتوصيف المنافع المضافة للمكلفين	
	إضافة قسم او إدارة معنية بالاعلام والترويج والتوعية للجمهور او قسم تنسيق علاقات العملاء او المستفيدين	
	تطوير الأدوات المعنية بالمشاركة الفاعلة مع الجمهور وبناء الثقة لرفع مستوى الوعي والشفافية بالفوائد المجنية عن الاوعية الايرادية لصالح المجتمع والمكلفين	

وقد تدارس المشاركون اغلب وابرز المعيقات التي تمنع عمل السلطة المحلية بفاعلية ، حتى وان توفرت الوسائل لتنفيذ الحلول والتي يفترض المشاركون ان يتم تحييد تلك العقبات او ازالتها :

العقبات والمخاطر :

المخاطر والمعيقات لتنفيذ الحلول
• تقاعس او تدخل جهات كمثل (متنفذين ، جهات امنية رسمية او غير رسمية ، تجاوزات متخذي القرارات في بعض الإدارات ذات العلاقة) • تقاسم إيرادات بصورة غير رسمية من نقاط او اطراف متداخلة بسبب وضع الحرب • إجراءات فرضتها الحرب على المنافذ اليمنية (برية ، بحرية ، جوية) • ضعف السلطة المركزية • تقاعس المجتمع عن دعم السلطة المحلية.
التدخلات الممكنة لإزالة المعيقات
• توحيد الأجهزة الأمنية . • تسليم النقاط الى الجهات الأمنية الرسمية • البدء في حصر السلاح ونزع السلاح وتفعيل قانون ترخيص الأسلحة . • تحديد الاطار العام لفهم الإجراءات المتعلقة بوضع المنافذ من الأطراف ذات العلاقة و الاستفادة من الوضع الراهن . • تفويض أوسع للصلاحيات المتعلقة بالمركز الى السلطة المحلية مع اختيار كفاءات و الجدارات لاستلام تلك المواقع • تفعيل الدور الإعلامي والتوعوي لمشاركة المجتمع عبر منهجية (المشاركة والشفافية والمساءلة)
من يمكنه دعم ذلك التدخل لإزالة العقبات
• السلطة الشرعية ممثلة في رئاسة الجمهورية بقيادة فخامة الرئيس المشير عبدربه منصور هادي ، وحكومة دولة رئيس الوزراء د. أحمد عبيد بن دغر • قيادة التحالف العربي ممثلة في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة • المنظمات الدولية ممثلة في الأمم المتحدة ومبعوثها السامي

واستادا على ما تقدم....

لقد تدارس ممثلي جميع المحافظات المحررة خلال يومي ورشة العمل واغلبهم مدراء المكاتب المالية للمحافظات واقع الموارد المالية وخلصوا بهذه الرؤية والبرنامج العملي الواقعي لتنمية الموارد المحلية في المحافظات في ظل عجز مؤسسات الدولة عن تقديم ميزانيات لها ومحدودية دعم الجهات المانحة في ظل تفاقم معانات المواطنين في المحافظات .. وتأسيسا على ذلك واستشعارا بالمسئولية الكبيرة والواقع المأساوي الذي تعيشه المحافظات في شتى المجالات وبهدف تمكين سلطات المحافظات من القيام بدورها في تقديم الخدمات وتطبيع الحياة فيها ، يرفع اليكم معالي الوزير بهذا التصور كونكم الجهة المسئولة المباشرة عن السلطات المحلية وتمكينها من آداء مهامها في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البلد و العمل على تنفيذ الخطوات العملية التالية :

- معالي وزير الادارة المحلية تتحملون في هذه المرحلة وفي ظل تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين المسئولية في العمل على ايجاد الحلول لتطوير اداء السلطات المحلية لتمكينها من اداء مهامها وتنفيذ التصورات المرفوعة لكم.
- قرر المشاركون اختيار لجنة متابعة لدعم وزير الادارة المحلية في الدفع الى عرض المقترح على كل المستويات والدفع بتنفيذه ، ولجنة المتابعة تمثلت في الاخوة :
  1. الأستاذ / عبدالمجيد الصلاحي (أبين)
  2. الأستاذ / هشام السعيدي (حضرموت)
  3. الأستاذ / نبيل العفيف (الضالع)
  4. الأستاذ / علي راوح (تعز)
  5. الأستاذ / عبدربه حليس (مأرب)

- يعمل معالي الوزير لتحديد آلية تقديم هذا المقترح للعمل و وضع خريطة العمل للبدء في:

✓ رفع المقترح وعرضه على كل الجهات ذات العلاقة على رأسها فخامة الرئيس المشير عبدربه منصور هادي

✓ عقد ورشة / ورش عمل مع رئاسة الحكومة والوزارات المعنية ومحافظي المحافظات المحررة لمناقشة آلية تنفيذ المقترحات والبدء في ذلك في اسرع وقت ممكن .

✓ العمل على تقديم مقترحات برامج بناء قدرات للكفاءات المالية التي تحتاجها السلطات المحلية. .

✓ التواصل مع الجهات ذات العلاقة إقليميا ودوليا بالشأن اليمني للتمكن من تنفيذ المقترحات :

- قيادة التحالف العربي
- المنظمات الدولية ممثلة في الأمم المتحدة وممثلها السامي .

يعلن المشاركون الممثلون عن المحافظات المحررة تبنيهم هذا و هم :

المحافظة	المكلف بالمشاركة عن المحافظة
المهرة	- فاروق عبدالحليم سفيان - علي الشاعبي
تعز	- علي راواح - جواد النشواني
مأرب	- عبدربه حليس - محمود الحميري
لحج	- جمال الوهيبي - وليد عمر زين
حضرموت - الساحل	- أنور الجعيدي - صالح السباعي
حضرموت - الوادي	- هشام السعيدي - علي سعيد
شبوة	- محمد علوي - عوض باداس
أبين	- عبدالمجيد الصلاحي
الضالع	- نبيل العفيف - عبدالحليم قاسم
سقطرى	- سليمان سعد - ناظم احمد
عدن	- ماهر محمد